



# 102 أساسيات إقتصاد



الإقتصاد الكلي

## المحاضرة الرابعة (إقتصاد كلي) السياسة المالية

د. محمود عرفة

أستاذ الإقتصاد الزراعى المساعد  
كلية الزراعة – جامعة القاهرة



# مقدمة

➤ من المعلوم أن السياسة الإقتصادية هي حزمة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة بهدف تحقيقي الكفاءة والعدالة والنمو والثبات

# أدوات السياسة المالية (Fiscal policy)

تشير السياسة المالية (Fiscal policy) الى سلوك الحكومة تجاه النشاط الإقتصادي وادواتها هي **الضرائب**، **والإنفاق الحكومي**، **المدفوعات التحويلية**، وباختصار شديد هي **سياسة الموازنة**، فالضرائب تقع في جانب الإيرادات والإنفاق الحكومي والمدفوعات التحويلية يقعان في جانب المصروفات، والشق "Fisc" جاء من اللفظ "treasury" وهو يعني خزينة الحكومة.

# الدخل الكلي والدخل الممكن

ومن ثم يسمي «الدخل الممكن» بعد طرح صافي الضرائب من الدخل الكلي

$$Y_d \approx Y - T$$

والدخل الممكن ( $Y_d$ ) ينتهي في صورة استهلاك ( $C$ ) و في صورة إيداع ( $S$ ).

$$Y_d \approx C + S$$

$$Y - T \approx C + S$$

$$Y \approx C + S + T$$

يمكن كتابة المتماثل السابق كالتالي :  
وبإضافة ( $T$ ) الى كلا الطرفين تصبح:

# إضافة الضرائب على دالة الإستهلاك

ولو فرض:

(1) أن دالة الإستهلاك تأخذ الشكل التالي قبل إدخال القطاع الحكومي:

$$C = 100 + 0.75 Y$$

فبعد إدخال القطاع الحكومي سوف تصبح المعادلة كالتالي:

$$C = 100 + 0.75 (Y-T)$$

أو

$$C = 100 + 0.75 Y_d$$

إذا ... القطاع الحكومي معناه ادخال الانفاق أو الضرائب فيتحول الدخل الكلي الى ممكن

إذا كان  $(G = T = I = 100)$  وحد الكفاف يساوي 100 والميل الحدى للإستهلاك يساوي 75% فإن نقطة التوازن داخل هذا الاقتصاد هي

ولو فرض أيضاً أن دالة الاستهلاك:  $C = 100 + 0.75 Y$

(2) الإنفاق الحكومي (G) يساوي صافي الضرائب (T) يساوي 100، أى أن ميزانية الحكومة متوازنة، أى أن الحكومة تمول كل نفقاتها من الضرائب.

وان ..

(3) الاستثمار المخطط (I) يساوي 100 أيضاً.

أوجد نقطة التوازن؟

# نقطة التوازن رياضيا

$$Y = AE$$

$$Y = C + I + G$$

دالة الاستهلاك  
ادخلنا الضريبة  
الانفاق الحكومي الاستثمار

$$Y = [100 + 0.75 (Y - 100)] + 100 + 100$$

$$Y = 0.75 Y - 75 + 300$$

$$Y - 0.75 Y = 225$$

$$Y(1 - 0.75) = 225$$

$$Y(0.25) = 225$$

$$Y = 225 / 0.25 = 900$$

# المضاعف والسياسة المالية

المضاعف معناه ببساطة بكم تُلزم الحكومة نفسها من الانفاق او كم تجمع من الضرائب لتحقيق التوازن في الناتج الكلي او تحقيق التوازن في الموازنه العامة للدولة.

فالحكومة قادرة على تغيير مستوى الانفاق (G) أو الضريبة (T)، وهي قادرة كذلك على تغيير مستوى توازن الناتج/الدخل الكلي، وعموما هناك ثلاثة أنواع من المضاعفات هي:

➤ مضاعف الإنفاق الحكومي

➤ مضاعف الضريبة

➤ مضاعف الموازنه العامة

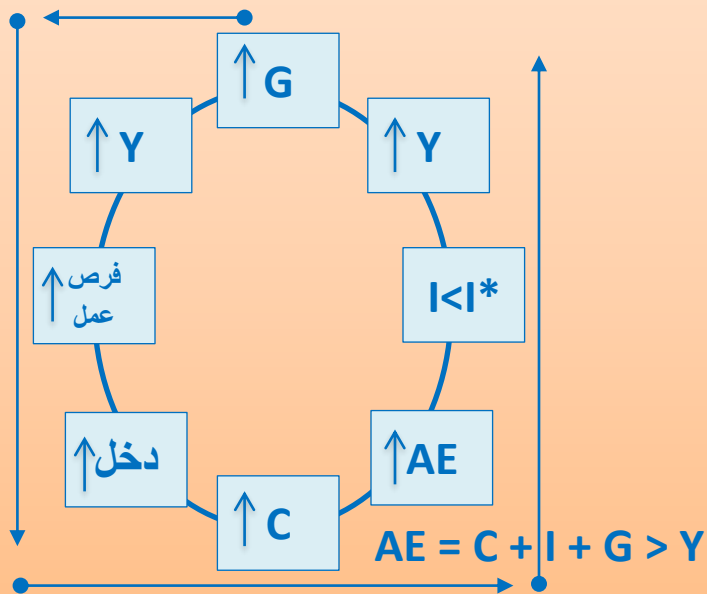


# أثر المضاعف على توازن الناتج الكلي

مضاعف	السياسة المطبقة	المضاعف	حساب الأثر النهائي
$M_G$ الانفاق الحكومي	زيادة/خفض الانفاق الحكومي ( $\Delta G$ )	1/MPS	$\Delta Y = \Delta G * (1/MPS)$
$M_T$ الضريبة	زيادة/خفض صافي الضريبة ( $\Delta T$ )	-MPC/MPS	$\Delta Y = \Delta T * (-MPC/MPS)$
$M_B$ الموازنه العامة	زيادة/خفض ( $\Delta G = \Delta T$ )	1	$\Delta Y = \Delta G$ Or $\Delta Y = \Delta T$

# أثر زيادة الإنفاق الحكومي بفرض ثبات الضرائب

كم مليار مطلوب إنفاقها لدفع التوازن الكلي من 900 مليار إلى 1100 مليار؟ مع خفض معدل البطالة إلى مستوى مستهدف؟



بزيادة الإنفاق الحكومي سوف يخرج الناتج عن حالة التوازن، وذلك لأن الإنفاق الحكومي مكون من مكونات الإنفاق الكلي المخطط، وسوف يزيد الإنفاق الكلي المخطط بمقدار 200 مليار، ويصبح أعلى من الناتج/الدخل الكلي بهذا القدر، ويصبح المخزون الفعلي أقل من المخطط، وتجد المنشآت أنفسها مضطرة لزيادة الناتج، فلوزاد الناتج إلى المستوى المرغوب أي بـ 200 مليار، فسوف يستعيد الإقتصاد توازنه.

# مضاعف الإنفاق الحكومي

بإيجاز شديد مضاعف الإنفاق الحكومي يساوي مقلوب الميل الحدي للإدخار.

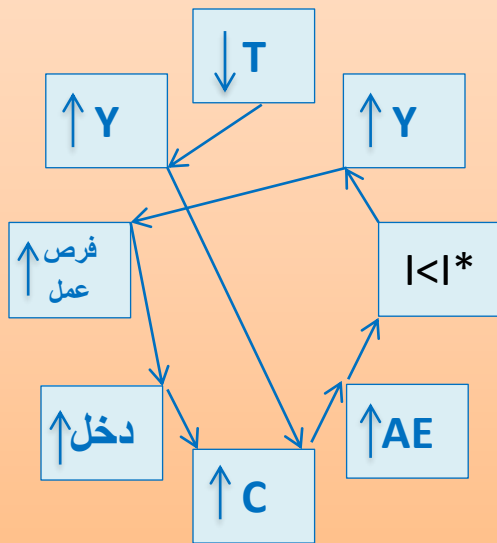
$$M_G = \frac{1}{MPS} \quad \text{مضاعف الإنفاق} = \text{مضاعف الإستثمار} = \text{الحكومي}$$

أو يساوي

$$M_G = \frac{1}{1 - MPC} = \text{مضاعف الإنفاق} = \text{مضاعف الإستثمار} = \text{الحكومي}$$

# أثر خفض الضرائب بفرض ثبات الإنفاق الحكومي

شروط بقاء مستوى الإنفاق الحكومي ثابتا يعني خفض معدل الضريبة، فإن خفض معدل الضريبة سوف يرفع من الدخل الممكن لأن الضريبة هي جزء مستقطع منه، وهذا الوضع يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي.



سوف يؤدي خفض الضرائب إلى زيادة الدخل، وما تنفقه الحكومة الآن ليس أقل مما انفقته قبل خفض الضريبة بل يساويه، وسوف يكون الدخل الممكن للقطاع العائلي أكبر عن ذي قبل، هذا الوضع يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، ومن ثم زيادة الإنفاق الكلي المخطط، وسوف يكون المخزون أقل من المخطط، وكل ذلك يؤدي في النهاية إلى زيادة الناتج الكلي، وعندما يزيد الناتج الكلي يلتحق بسوق العمل عمال جدد، هؤلاء العمال سوف يجنون دخولا أكبر، وفي الدورة التالية سوف يزيد الاستهلاك، وهكذا.

# مضاعف الضريبة

وبسبب ان خفض الضرائب سوف يزيد من الانفاق الاستهلاكي والنتج، وزيادة الضريبة سوف يخفض الانفاق الاستهلاكي والنتج، إذا مضاعف الضريبة هو مضاعف سالب كما تشير الاشارة السالبة.

$$M_T = \text{Tax Multiplier} = - \frac{MPC}{MPS}$$

لدالة الإستهلاك  $C=100+0.75Y$  اذا علمت ان الناتج

التوازنى 900 مليار جنيه اذا رفعت الحكومة انفاقها بمقدار 40

مليار ما هو الناتج التوازنى الجديد؟ بفرض ثبات الضريبة

**تشغيل مضاعف الانفاق فقط**

$$\Delta Y = \Delta G * (1/MPS)$$

$$40 * 4 = 160$$

أذا الدخل التوازنى الجديد يصبح

$$1060 = 160 + 900$$

2- بفرض ان الحكومة رفعت الضريبة 40 مليار مع  
ثبات الانفاق

**تشغيل مضاعف الضريبة فقط**

$$\Delta Y = \Delta T * (-MPC/MPS)$$

$$40 * -3 = -120$$

أذا الدخل التوازنى الجديد يصبح

$$780 = 120 - 900$$

3- بفرض ان الحكومة رفعت كل من الانفاق والضرية  
معا بمقدار 40 مليار

تشغيل مضاعف الاتفاق والضرية معا  
مضاعف الموازنة

$$\Delta Y = \Delta G * M_G$$

$$40 * 4 = 160 \rightarrow Y = 900 + 160 = 1060$$

then

$$\Delta Y = \Delta T * M_T$$

$$40 * -3 = -120 \rightarrow Y = 1060 - 120 = +40$$

Or

$$160 - 120 = +40$$



## حساب التغير في الاستهلاك

وعندما ينخفض الدخل الممكن فإنه تباعا ينخفض كل من الإستهلاك والإدخار، وزيادة الضريبة بمقدار 40 مليار جنيهه يخفض الدخل الممكن بمقدار 40 مليار، وانخفاض الدخل الممكن يؤدي الى خفض الإستهلاك بمقدار 30 مليار جنيهه

$$\therefore MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

$$\therefore \Delta C = MPC * \Delta Y$$

$$\therefore (40 * MPC = 40 * 0.75 = 30)$$



تكرراً